التيار الاسلامي الاردني يناشد الرئيس الايراني التدخل لوضع حد «للفتنة» في العراق ويحذر من حرب طائفية اقليمية «ضروس» ويقترح ميثاقا سنيا شيعيا

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

طالب حزب جبهة العمل الاسلامي أهم أحزاب المعارضة في الأردن الرئيس الايراني احمدي نجاد التدخل لاطفاء نار الفتنة الطائفية المستعرة في العراق، واقترح المبادرة الى ميثاق سني شيعي يحرم قتل المسلم، ويرفع الغطاء عن كل من يستبيح القتل أيا كان مذهبه.

واعتبر الحزب في رسالته أن ايران قادرة على وضع حد للفتنة العمياء وقادرة على الاسهام الفاعل والمؤثر في وضع حد لهذه الفتنة العمياء. وأولى الخطوات في هذا المجال رفع الغطاء عن أية هيئة او تنظيم أو شخص يستبيح قتل المسلم، أيا كان مذهبه، والبريء أيا كانت جنسيته، واعلان البراءة من سائر القتلة والمجرمين».

واعرب الحزب في الرسالة التي سلمها وفد قيادي ضم كلا من الأمين العام للحزب زكي بني ارشيد ورئيس مجلس شورى الحزب حمزة منصور، ورئيس كتلة الحزب النيابية عزام الهنيدي، ونائب المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين جميل ابو بكر عن امله في التعاون بين المرجعية الشيعية والحركة الاسلامية من اجل تحقيق هذا المطلب، الذي «نعتبره واجبا شرعيا، ونحن على استعداد لبذل كل جهد ممكن في هذا المجال، بحكم علاقتنا الطيبة والاخوية مع كثير من القوى الخيرة في العالم الاسلامي، بما في ذلك العراق».

وجاء في الرسالة الموجهة للرئيس الايراني: «اننا ونحن نقدر لكم جهدكم في بناء بلدكم، وامتلاك كل أسباب القوة التي تحميه في عصر الاستكبار الامريكي والعلو الصهيوني، وتصديكم لسياسة الهيمنة الامريكية، فاننا نود أن نذكركم بقضية بالغة الخطورة، تتمثل في اشتعال حرب طائفية في العراق، أخيكم في الاسلام، وجاركم الاقرب، حيث تحصد هذه الحرب قرابة أربعة آلاف مواطن شهريا. ولم تسلم المساجد ودور العبادة وبيوت الأمنين من القصف المجنون. حيث أصبحت أخبار الجثث المجهولة الهوية، عليها آثار التعذيب تتصدر نشرات الاخبار العالمية».

ورأى الحزب ان الادارة الامريكية هي «سبب هذه الجرائم، بالاحتلال الظالم وغير المبرر للعراق، وبالسياسة الرعناء، حيث حلت الجيش والاجهزة الامنية، وباشعال الفتنة على اسس عرقية ومذهبية، من أجل تمزيق العراق واشعال الحرائق في المنطقة».

وحذر من نذر حرب طائفية «ضروس» تلف المنطقة بمجموعها، وقال انه مع «فشل» الادارة الامريكية في «تحقيق الاستقرار في العراق، وتعاظم خسائرها، وافتضاح ممارساتها، وتصاعد الاحتجاجات ضد سياستها في الولايات المتحدة الامريكية، وهزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية للكونغرس الامريكي، تصاعدت المجازر في العراق، والتي تخلف الدماء والاشلاء والخراب والعذابات. وقد تصاعدت مؤخرا النغمة الطائفية، ووجدت لها صدى خارج أرض العراق، مما ينذر بحرب ضروس، تلف المنطقة بمجموعها».

وشددت الرسالة التي بثها الموقع الالكتروني للجبهة على ان «كل يد تمتد لمواطن عراقي، أو مواطن بريء يقيم في العراق، او بيت من بيوت الله، او منشأة من منشآت الوطن، لا يمكن ان تكون يدا تنتسب بحق للأمة الاسلامية العظيمة، وانما هي يد عميلة خائنة، أو غبية جاهلة، تستهدف تدمير الأمة، لصالح الادارة الامريكية المتوحشة، والعدو الصهيوني المجرم».

كما اكدت على اهمية الدور الايراني في وقف الانزلاق نحو الفتنة الطائفية بالقول «اننا نعتقد أنكم قادرون على الاسهام في وضع حد لهذه الفتنة العمياء، التي تحصد عشرات الالاف في كل عام، وتصبح الحياة معها جحيما لا يطاق، وتشوه صورة الاسلام والمسلمين، ويمتد شررها وشرها الى ما حولها ومن حولها».

وفي اتجاه مواز أعرب الأمين العام للحزب زكي بني ارشيد عن أسفه لاصرار الحكومة الأردنية على موقفها السلبي من الحكومة الفلسطينية، داعيا اياها الى المبادرة بدعوة رئيس الوزراء الفلسطيني لزيارة عمان.

وقال معقبا على خبر نفي الناطق الرسمي أمس لما نقل بخصوص رفض الحكومة الأردنية لزيارة رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية لعمان «ان الحكومة الفلسطينية حكومة منتخبة تمثل ارادة الشعب الفلسطيني، وان لا مصلحة للأردنيين بمصادمة خيارات الفلسطينيين». ومضى بالقول: «اذا كان خبر تقدم الحكومة الفلسطينية بطلب لزيارة عمان مغلوطاً فما الذي يمنع الحكومة من دعوة رئيس الوزراء الفلسطيني او الاعراب عن استعداد الاردن لاستقباله وقد ابدى رغبته بزيارة الاردن علناً».

وتساءل بني أرشيد «اين سيسجل التاريخ موقف الحكومة هذا؟ في سجل تشجيع الديمقراطية ام نصرة المقاومة؟ ولمصلحة من استمرار الموقف الرسمي السالب تجاه حركة حماس ؟».

وقال «كيف يفسر لنا الناطق الرسمي غياب السفير الاردني في دمشق عن لقاء الاخ خالد مشعل مع جميع سفراء الدول العربية باستثناء سفيرنا هناك؟ ومن الاحق بزيارة الاردن بوش والمالكي والحكيم ام هنية والزهار ومشعل وحسن نصرالله».

وكان الناطق باسم الحكومة ناصر جودة نفى في مؤتمره الصحافي الأسبوعي ما وصفها بـ«المعلومات المغلوطة» التي ترددت عن منع الأردن رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية من دخول الأردن، وقال انه «لا يوجد أي ترتيب لزيارة هنية للأردن ضمن جولته العربية الحالية».

غير ان هنية، الذي وصل دمشق أول من أمس، عبر في تصريحات صحافية في الدوحة قبل أيام عن رغبته في زيارة الأردن. وقال هنية حينها «لدي رغبة في زيارة الأردن، وقد توصلنا مع المسؤولين الأردنيين لترتيب هذه الزيارة ونحن ننتظر الجواب».

الشيخ زكي بني ارشيد

الرئيس احمدي نجاد

الشيخ حمزة منصور

الاردن: مؤسسات المجتمع المدني ترفض «أي أفكار» لتأجيل الإنتخابات

عمان ـ «القدس العربي»:

عبر سياسيون وممثلو مؤسسات مجتمع مدني في الاردن عن خشيتهم من ان تلجأ الحكومة الاردنية الى اصدار قانون انتخاب مؤقت «بتحسينات» شكلية على القانون المؤقت النافذ، رافضين ما يجري تداوله من افكار بتأجيل الاستحقاق الانتخابي في حزيران (يونيو) «المقبل».

وطالب مشاركون في ورشة عمل نظمها مركز الاردن الجديد للدراسات بالتعاون مع شبكة تقرير الديمقراطية الدولية حول الاطار الانتخابي في الاردن بعنوان توقعات لانتخابات 2007 الحكومة التزام اصدار قانون انتخاب عصري كما وعدت، ان يتم التعديل في اطار حوار وطني وليس في الغرف المغلقة.

واستغرب المشاركون في الورشة تأخر الحكومة الاردنية ولغاية تاريخه في اعداد قانون انتخاب جديد، رغم انه كان على رأس الاولويات الوطنية مؤكدين ان دمقرطة قانون الانتخاب وتطويره ما تزالان لم تجدا اي صدى او استجابة لها، رغم تأكيد كتب التكليف الملكية السامية للحكومات المتعاقبة على هذا الطلب.

واكد مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات هاني الحوراني ان الورشة تأتي في سياق الاستعداد للانتخابات العامة لمجلس النواب الاردني المتوقعة في العام المقبل، ومناقشة التحضير لها من قبل مختلف الفاعلين السياسيين والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والاعلام وخبراء قانونيين وعلماء سياسة.

وقال الحوراني ان عملية التحضير للانتخابات تتطلب توفير الاطار القانوني الناظم لعملية الانتخاب والبيئة السياسية المحيطة بالانتخابات والاطار الاجرائي مثل ادارة العملية الانتخابية، والحملات والمراقبة والتغطية الاعلامية بما يضمن حريتها ونزاهتها.

وحدد المشاركون ابرز المعضلات التي حالت دون اصدار الحكومة قانون انتخاب عصري في انحياز الحكومات الى تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادية دون السياسية وعدم حسم مسألة المواطنة، ووجود حزب قوي يتجسد في حزب جبهة العمل الاسلامي يدفع صاحب القرار الى عدم صياغة قانون انتخاب عصري يكون حزب العمل هو الوحيد المستفيد من القانون.

وبين المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الانسان في الاردن شاهر باك انه من الضروري ان يتواءم قانون الانتخاب مع المعايير الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات التي صادق الاردن عليها.

واكد ريتشارد تشيمبرز من شبكة تقرير الديمقراطية الدولية ضرورة تعديل قانون انتخاب الصوت الواحد على اعتبار انه يساهم الى حد كبير في ادراك الجمهور بان البرلمان والاحزاب السياسية ضعيفة واعتباره غير ملائم لتطوير الاحزاب السياسية، كما يعني ان النواب المنتخبين للبرلمان لا تنتمي الى حزب سياسي الا بقدر ضئيل وانما تملك اسس دعم شخصية او قبلية.

وناقشت الورشة القضايا ذات الصلة بحماية الحقوق الاساسية لانتخابات حرة ونزيهة والتأثير المتوقع لمشاريع قوانين الاحزاب السياسية والانتخابات البلدية المعروضة حاليا امام مجلس النواب اضافة الى الاليات الخاصة بتقديم الشكاوى بخصوص الاجراءات الانتخابية ونظام الكوتا والمقاعد المخصصة للاقليات وللنساء.

صلاة لحماية مبارك من شر الحاسدين.. رئيس مجلس الشعب يعنف اخوانيا.. وازمة بين نقابة الصيادلة والحكومة.. والتحقيق في قتل اولاد الشوارع

وزير الكهرباء يتحدى رئيس الوزراء.. ومعارك حول مكان المحطة النووية.. واستمرار المعارك حول الحجاب رغم تسوية القضية

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الأربعاء عن استقبال الرئيس مبارك وزيري خارجية السعودية والعراق وبدء جولته الأوروبية التي يزور خلالها ايرلندا والمانيا وفرنسا، ومناقشات مجلس الشعب ومطالبة بعض الأعضاء بمحاكمة وزير الاسكان السابق محمد ابراهيم سليمان بسبب مخالفات هيئة تعاونيات البناء والاسكان وضرورة احالتها الى النيابة العامة وتعليمات المستشار محمود عبد المجيد النائب العام لوكلاء النيابة بعدم احتجاز أي صيدلي، وسرعة انهاء التحقيق معه، واخطار نقابة الصيادلة وذلك بعد الأزمة العنيفة التي نشبت بين النقابة والحكومة، بسبب حملات التفتيش على الصيدليات واحتجاز الصيادلة في الأقسام ومعاملتهم بطريقة مهينة، وهو ما أدى الى اضراب الصيادلة عن استلام الأدوية، واغلاق بعض الصيدليات واجتماع وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي مع مديري الأمن وتشديده على ضرورة مراعاة حقوق الانسان في التعامل مع المواطنين، وعدم التسامح مع عناصر الشرطة الذين يخالفون ذلك، وتشديد الرقابة على المرور بعد كثرة الحوادث المفجعة التي أدت لمقتل العشرات وحضور وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي احتفال العاملين المدنيين بيوم التفوق ورئاسة جمال مبارك الامين العام المساعد للحزب الوطني الحاكم للجنة النقل بالحزب، واستمرار شكاوى المواطنين من ارتفاع فواتير الكهرباء، واتضح أن الزيادة التي حدثت أول الشهر الحالي بلغت 37 % دون اعلان من حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس، وسقوط أمطار غزيرة أدت لحوادث ومقتل اثنين بسببها، طبعا، وما الذي تقدمه حكومة النحس غير هذا، واعلان وزير الطيران أحمد شفيق أن أرض مطار امبابة التي سيتم اخلاؤها، سيتم تحويلها الى حديقة بناء على أوامر الرئيس وكلمة السيدة سوزان مبارك في احتفال مكتب أمريكا والشرق الأوسط للخدمات التعليمية بمناسبة مرور خمسين سنة على انشائه، واستمرار تحقيقات النيابة مع رمضان التوربيني زعيم عصابة قتل أولاد الشوارع. والى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الحجاب

ونبدأ بمعارك الحجاب التي لا تزال مشتعلة حتى الآن، وقال عنها زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي، في عموده اليومي بـ«الوفد» ـ كلام في العضم ـ يوم الثلاثاء: «كشفت الأزمة عن حساسية الدين لدى جماهير المصريين، فهم قد يتساهلون في شؤون السياسة والحكم ولكنهم يستنفرون اذا وقع شيء يمس الدين حتى ولو لم يكن هذا الشيء من صلب العقيدة، ولكن حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أن تحول الحجاب الى رمز اسلامي، يضاهي الصليب عند المسيحيين، ونجمة داود عند اليهود، وصار المساس بالحجاب مساسا بالدين الاسلامي، وعلامة مميزة للمرأة المسلمة، كما اللحية علامة على الرجل المسلم وارتفع الحجاب الى مستوى أركان الاسلام الخمسة.

استخدمت قضية الحجاب في غير موضعها، للنيل من نظام الحكم في الاسلام، ورأى فيها خصوم الشريعة تمهيدا للحكومة الدينية التي يناصبونها العداء، وشنوا حربا غوغائية على المادة الثانية من الدستور التي تنص على مرجعية الشريعة الاسلامية.

كشفت الأزمة عن ضعف أداء الأزهر، فبقي شيخه صامتا في انتظار رأي الحكومة وترك الساحة للعراك بين المؤيدين والمعارضين بينما كان الناس في شوق لمعرفة رأي المؤسسة الدينية الرسمية».

والى «عقيدتي»، وزميلنا بسيوني الحلواني الذي قرر الاعتذار للوزير بقوله في عموده ـ بكل صراحة ـ:

«واجبنا أن نعتذر للفنان المبدع الذي ارتقى بمشاعرنا وابداعاتنا لأننا لم نفهم كلامه بسبب جهلنا الفاضح ولم ندرك مقاصده لسوء قصدنا، فالرجل لم يتحدث في أمور دينية بل عبر عن رأيه الشخصي في الحجاب لكي يعلمنا ويدربنا على الجرأة والشجاعة في ابداء الرأي في كل شيء وفي كل وقت.

كل ما نرجوه من معالي الوزير أن يسامحنا ويقبل اعتذارنا فكل الذين انتقدوه بسبب الحجاب في وسائل الاعلام ـ وأنا واحد منهم ـ وكل الذين تظاهروا ضده في الجامعات والمدارس والمساجد والشوارع جهلاء ولابد أن يلتمس لهم العذر.

وما دام الوزير المبدع يرى أن أركان الاسلام أربعة، فهي أربعة وكل من يرى غير ذلك فهو جاهل بأمور دينه ولابد أن يعيد قراءته من جديد من خلال رؤية عصرية نصحنا بها معالي الوزير والا أصبح متخلفا وظلاميا ولا يريد خيرا بهذا البلد».

والى وجهات نظر أخرى، فزميلنا محمد الشماع رئيس تحرير مجلة «آخر ساعة»، قال عن الأزمة ونهايتها: «أخيرا تصالحت الحكومة مع الحكومة والمجلس مع الوزير ويا دار ما دخلك شر بعد لقاء فاروق حسني مع لجنتي الثقافة والشؤون الدينية يوم الأحد الماضي لتصفية أزمة الحجاب التي أثارتها تصريحات الوزير، والمتأمل لكل ما جرى خلال أسبوعين من الاستنفار والبيانات والبيانات المضادة يكتشف أن الحجاب الحقيقي هو حجاب العقل الذي جعل القضية تأخذ هذه الأبعاد!

الوزير الفنان استخدم الكلمات بنفس السهولة التي «يدلق» بها ألوانه على لوحاته التجريدية متحدثا برأي شخصي عن الشكل الذي يفضل أن يرى عليه المرأة، لكن ألوان تصريح فاروق حسني سالت على بعضها البعض وفهمها الكثيرون خطأ على أنه افتاء، والرجل لم يدع أنه يفتي والغريب أن الخطأ في الفهم لم يقتصر على الجماعة اياها وانما شاركهم فيه جزء من أعضاء الحزب الوطني وقد وضع أحدهم استقالته من الحزب مقابل استقالة فاروق حسني، فهل أصبحنا نضيق بالكلام الى هذا الحد، حتى لم نعد نحتمل دردشة صحافية من وزير فنان؟!».

بينما فضلت زميلتنا بمجلة «صباح الخير» كريمة كمال أن تدافع عن المثقفين الذين دافعوا عن الوزير ثم استنكروا قراره بتشكيل لجنة دينية في المجلس الأعلى للثقافة بقولها في بابها ـ غير عادي ـ: «ما لا يعيه الكثيرون هو أن هؤلاء المثقفين لم يخرجوا للدفاع عن «فاروق حسني» لكنهم خرجوا ليدافعوا عما يؤمنون به ويعبرون عما يثير قلقهم مما يجرى الآن في الاتجاه بقوة نحو الدولة الدينية عوضا عن الدولة المدنية، وهو نفس السبب الذي دفع المثقفين الى رفض اللجنة الجديدة التي أعلن عنها الوزير فاروق حسني لجنة «الثقافة الدينية» في معرض محاولة الوصول الى حل وسط للأزمة كنتيجة للمساعي التي دارت من أجل احتوائها، وهي اللجنة التي اعتبرها المثقفون ـ كما قالوا ـ حجر أساس للدولة الدينية وهو ما عبر عنه عدد من المثقفين بل والحقوقيين أيضا وهكذا عندما تصدى هؤلاء المثقفون لما جرى في مجلس الشعب لم يكونوا يدافعون عن «فاروق حسني» وعندما هاجموا اللجنة التي اقترحها الوزير لم يكونوا يهاجمون «فاروق حسني» بل في الأولى كانوا يدافعون عن قناعة واتجاه، وفي الثانية كانوا يهاجمون التضحية بمثل هذه القناعة وهذا الاتجاه، أقول هذا الكلام بمناسبة ما صدمني في أقوال الدكتور يحيى الجمل أستاذ القانون والسياسي المعروف في برنامج «العاشرة مساء» عند مناقشة أزمة الحجاب عندما وصف بيان المثقفين بأنه «ليس بيانا للمثقفين ولا حاجة وانهم مجرد اثنين مساعدين اخراج والسلام».

وحقا لم افهم لماذا يضرب الرجل قيمة بيان يصدره عدد من المثقفين من المفترض أنه يقف معهم في جبهة واحدة!! وأدركت طبعا أن هذا لم يكن سوى كره في فاروق حسني أو على الأقل عدم حب له، ولكن مثل هذا التسطيح للأشياء لا يضرب فاروق حسني بل يضرب كل قوى المثقفين الذين نعتمد على تفاعلهم ووقوفهم ودورهم في مثل هذه الأزمات وغيرها، أما الكلام بمثل هذه الاستهانة ووصف الموقعين بأنهم مساعدو اخراج، رغم أن مساعدي الاخراج ليسوا شيئا هينا ولرأيهم احترام، الا أنه في الواقع فان هذا البيان لم يوقع عليه مساعدو اخراج كما قال الا اذا كان يعتبر يوسف شاهين وتوفيق صالح من مساعدي الاخراج!!

ونصيحة الى أستاذي الجليل الذي يفوقني علماً وخبرة ليس مهماً من نحب ومن نكره وانما المهم الى أي جانب ننحاز اذا كنا حقاً نحمل هم هذا الوطن وما هو مقدم عليه».

معركة الضبعة

والى معركة منطقة الضبعة التي انفجرت فجأة، بخطاب الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار الدكتور زاهي حواس لوزارة الكهرباء الذي يطلب فيه وقف أي أعمال في منطقة الضبعة المخصصة لاقامة أول محطة نووية الى أن يتم البحث عن الآثار فيها، واتهام مسؤولين بوزارة الكهرباء له بانه يلعب دورا لحساب عناصر حكومية ومن رجال الأعمال، لوقف العمل في المنطقة لتحويلها لمنتجعات سياحية، وتوالت ردود الأفعال بعد أن أثارت «المصري اليوم» القضية، فنشرت يوم الثلاثاء تحقيقا أعده زميلانا فتحية الدخاخني وعادل البهنساوي جاء فيه: «شكل الدكتور زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار لجنة لمعاينة موقع الضبعة وحصره أثريا وأن اللجنة ستقوم بحصر الموقع وتسجيل الآثار الموجودة به وبيان امكانية نقلها من عدمه، وبناء على ذلك سيكتب تقريرا لوزارة الكهرباء لافتا الى أنه أرسل خطابا الى وزارة الكهرباء يطلب فيه معاينة الموقع، اذا ثبت أن هذا الموقع أثري ولا يمكن نقل الآثار الموجودة به فسيطلب من «الكهرباء» اختيار موقع آخر لانشاء المحطة النووية.

وأشار حواس الى أن خطابه لوزارة الكهرباء جاء ردا على خطاب وصله من رئاسة الجمهورية حول اختيار الضبعة كموقع لانشاء محطة نووية مؤكدا أنه كان منطقة عسكرية محظورا دخولها لوجود ألغام بها، ولذلك لم تتمكن الآثار من التنقيب فيها من قبل وعلى الرغم من اختيار الضبعة كموقع لانشاء محطة نووية منذ عام 1982 الا أن الآثار لم يتم مخاطبتها رسميا الا في الفترة الأخيرة.

وقال عدد من علماء الآثار لـ«المصري اليوم» أمس ان تصريحات الدكتور زاهي حواس بشأن وجود آثار بموقع الضبعة النووي بالساحل الشمالي لا أساس لها من الصحة وأصروا على أن منطقة «تل الضبعة» التي تحدث عنها حواس موجودة بمركز فاقوس بالشرقية وكانت بالفعل عاصمة للهكسوس ولا علاقة لها بمنطقة الضبعة الموجودة في الساحل الشمالي والخاصة بالمشروع النووي.

وقال الدكتور عبدالحليم نور الدين الرئيس السابق للمجلس الأعلى للآثار «لدي دراية تامة بالمنطقة من العجمي حتى عجيبة بمطروح ولم أعرف أن هناك موقعا أثريا اسمه الضبعة بالساحل الشمالي لكنني سمعت من مفتشين أثريين تابعين للمجلس بمنطقة مارينا أن منطقة الضبعة أثرية ولم يدخلها أحد منذ سنوات لوجود أسوار».

وأكد الدكتور ابراهيم النواوي عضو البعثة الدائمة للآثار المصرية ورئيس قطاع المتاحف سابقا أنه لم يسمع اطلاقا بموقع الضبعة الأثري الموجود بالساحل الشمالي.

وقال النواوي: «نحن لا نجامل ولا نفرط في آثارنا ونحرص على التدقيق وهناك مواقع أثرية تابعة لادارات محلية تعرضت لاعتداءات وطلبنا اعادة الحفر فيها مرة أخرى ولو كان بموقع الضبعة آثار ما تركناه».

وقال الدكتور ياسين زيدان أستاذ الترميم بكلية الآثار جامعة القاهرة هناك خلط واضح بين تل الضبعة الأثرية بفاقوس وبين منطقة الضبعة بالساحل الشمالي وللأمانة أنا لم أسمع في حياتي أن الأخيرة منطقة أثرية، وأضاف «بسيطة كل من يدعي أنها أثرية يعمل مجسات أرضية وهذه العملية لن تستغرق 6 أشهر ليتأكدوا أنها ليست أثرية».

وفي الحقيقة فان ما يلفت الانتباه، هنا ـ في رأيي ـ أمرين، لا علاقة لهما بتل الضبعة الموجود في فاقوس بمحافظة الشرقية وهي بعيدة تماما عن الساحل الشمالي، أو بوجود آثار في منطقة الضبعة المقرر انشاء المفاعل عليها، وهي أولا: اشارة الدكتور زاهي حواس أنه أرسل خطابه لوزارة الكهرباء بناء على خطاب وصله من رئاسة الجمهورية حول اختيار الضبعة كموقع لانشاء محطة نووية وأنه كان منطقة عسكرية محظور دخولها لوجود ألغام بها، ولم تتمكن الآثار من التنقيب فيها من قبل، وأنه تمت مخاطبة الآثار منذ عام 1982، وهي عبارة شديدة الغموض، لأنه لم يوضح ما هي الادارة برئاسة الجمهورية التي أرسلت الخطاب للآثار وهل طلبت منها ابداء رأيها عما اذا كانت المنطقة فيها آثار أم لا، وهو ما دفع الدكتور زاهي أن يطلب بدء التنقيب فيها، وبالتالي وقف استئناف العمل في التجهيزات التي تمت وتكلفت سبعمائة مليون جنيه، الى أن تنتهي الآثار من التنقيب.

وثانيا: حكاية أنها منطقة عسكرية محظور دخولها لوجود ألغام بها، لم تتمكن الآثار بسببها من القيام بأعمال التنقيب، هو كلام يزيد الأمر غموضا، فاذا كانت محظورة وفيها ألغام، فكيف قامت وزارة الكهرباء بانشاء تجهيزات فيها ومد طرق طولية وعرضية دون أن تنفجر في العاملين ألغام، أي أنها منطقة خالية من الألغام التي قامت قوات الحلفاء والمحور بوضعها أثناء قتالها في الحرب العالمية الثانية، بعد أن اقتحم القائد الألماني أروين روميل الحدود مع ليبيا وهزم القوات البريطانية ووصل للعلمين، ثم حدوث معركة العلمين الشهيرة التي هزم فيها أمام القائد البريطاني مونتغومري، أو أن تكون السلطات المصرية قد طهرت المنطقة من الألغام بعد أن قررت اقامة المحطة فيها قبل أن تسلمها لوزارة الكهرباء التي بدأت في القيام بالانشاءات الفعلية.

هذه مسألة في غاية الغموض والغرابة اذا تذكرنا أن هناك قرارا جمهوريا صدر بالفعل عام 1982 بتخصيص المنطقة لاقامة المحطة النووية.

واتخذت المعركة أبعادا أخرى، ففي اليوم التالي ـ أمس الأربعاء ـ نشرت «المصري اليوم» تحقيقا لزميلنا عادل البهنساوي عن المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الكهرباء الدكتور حسن يونس، والتصريحات التي أدلى مسؤولون في الطاقة الذرية، ونظرا لخطورة وغرابة ما يحدث، سننشر النص الحرفي للتحقيق ليعرف القارئ الى أي منحدر هوى مفهوم الدولة في مصر، ونشوء مراكز قوى غريبة في تكويناتها واتجاهاتها.

«قال الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة أمس: «ان موقع الضبعة ملك لوزارة الكهرباء وهيئة المحطات النووية وليست له علاقة بالسياحة أو الآثار، هناك عدة مكاتب استشارية كانت قد أجرت عامي 1979 و1980 دراسات على الموقع، وأثبتت أنه أنسب المواقع في مصر لاقامة مشروع المحطات النووية.

وأكد الوزير انه سيتم طرح مناقصة عالمية لتحديث هذه الدراسات، وسيعلن عن موعدها قريبا ليكون الموقع مهيئا لاقامة المشروع عليه بالتوازي مع فعاليات مسح لتحديد مواقع أخرى على البحرين المتوسط والأحمر، في اطار الاستراتيجية الخاصة باقامة عدة مفاعلات نووية، الى ذلك طالب عدد من خبراء الطاقة النووية بمنع بعثة الآثار التي شكلها حواس من دخول موقع الضبعة للتنقيب.

وقالوا: ان الموقع «ليس وكالة بدون بواب» ولكنه ملك وزارة رسمية في الدولة، ولها صلاحيات في كل منشآتها، ومن جانبه طالب الدكتور هشام فؤاد رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق من وزارة الكهرباء أن تمنع حواس من دخول الموقع، وقال: اذا كان لابد من دخوله، فيجب أن يتم بتصريح مسبق من الوزارة وفي اطار الزيارة فقط، مشيرا الى أن هناك قانونا يحمي الموقع صادرا من أعلى سلطة في الدولة.

وتساءل فؤاد: أين كان حواس منذ عشرين عاما؟ عليه أن يبحث عن الآثار للمشاريع السياحية بعيدا عن موقع يمثل أملا لكل شعب مصر، وتابع فؤاد قائلا: مطلوب من الدولة وضع النقاط فوق الحروف، وعليها ان تحدد بما لا يدع مجالا للشك أن موقع الضبعة للبرنامج النووي فقط حتى نمنع المتربصين من الدخول في الموضوع.

وقال الدكتور سامر مخيمر الخبير بهيئة الطاقة الذرية: انه ليس من حق حواس دخول الموقع التابع لوزارة سيادية في الدولة متسائلا: ما الجديد الذي دفع حواس الى الاعلان عن وجود آثار في الضبعة في هذا التوقيت، هل حلم في المنام مثلا أن مقبرة الاسكندر الأكبر موجودة في الضبعة؟!

وأضاف قائلا: هذا الموضوع يثير عشرات من علامات الاستفهام، لأن طبيعة الموقع قتلت بحثا في مجال الدراسات منذ أكثر من عشرين عاما، فهل هذا مسمار جحا بهدف اعاقة المشروع؟

وأضاف: انني أرى ملابسات مثيرة للشك وهناك نوايا أخرى غير الآثار، وقال الدكتور عبدالفتاح هلال نائب رئيس هيئة الطاقة الذرية السابق: ليس من حق أحد أن يدخل الموقع بدون تنسيق مع وزارة الكهرباء، وقال: انني أرى أن توقيت اثارة هذا الموضوع مريب فلماذا لم تتحرك الآثار منذ عشرين عاما؟ وطالب بوقفة جادة ضد هذه المؤامرة.

وأكد الدكتور فاروق عبدالرحمن رئيس مركز الأمان النووي أنه لا يعترض على دخول بعثة الآثار للمحطة النووية، شريطة الحصول على تصريح من الهيئة المالكة للموقع.

وأضاف: أنا أرى حتى نمنع المتربصين بالموقع لابد أن تقوم الآثار بمعاينته للتحقق من عدم وجود آثار به.

وأكد ثقته في أن الموقع لا توجد به آثار موضحا أن أحد العناصر الأساسية التي يراعيها مركز الأمان النووي للترخيص لموقع المشروع أن يكون خاليا من الآثار».

مهزلة لا مثيل لها، هذا ما أستطيع أن أقوله: هل هذه دولة؟ رئيس الجمهورية يصدر قرارا بتخصيص المنطقة منذ عام 1982 لاقامة المحطة النووية، ثم يأتي رئيس الوزراء، ليقول أنه لا يوافق على اقامتها في نفس المكان، ويأتي بعده وزير البيئة ليقول في مجلس الشعب أنه لا يوجد قرار جمهوري، ثم يأتي الأمين العام للآثار ليطالب بوقف العمل في المنطقة لأنها منطقة أثرية بعد أن تلقى خطابا من رئاسة الجمهورية، ويواصل وزير الكهرباء تحديه لرئيس الوزراء، وفريق الوزراء من رجال الأعمال دون أن يتدخل أحد ويوقف هذه المهزلة؟

وقبل الانتقال لقضية أخرى نعيد التذكير بأن وزير الاسكان الحالي ورجل الأعمال أحمد المغربي عندما كان وزيرا للسياحة، اصطحب وفدا أجنبيا لزيارة منطقة الضبعة لمعاينتها على الطبيعة، لاقامة مشروعات سياحية عليها. وكأنه لا وجود لوزارة الكهرباء، كما نعيد التذكير، بما أكده زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد بأن رئيس الوزراء قدم مشروعا للرئيس مبارك بنقل مكان المحطة داخل الصحراء بأربعين كيلو مترا، وفق قناتين لتوصيل المياه عليها للتبريد، دون أن نعرف من مِن العلماء أعد هذه الدراسات ومتى، من وراء ظهر وزارة الكهرباء وخبراء هيئة الطاقة الذرية، والجيش والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة، خاصة وأن وزراء الدفاع والداخلية والكهرباء ومدير المخابرات العامة أعضاء في المجلس الأعلى للطاقة الذي يرأسه الرئيس مبارك، ويضم في عضويته رئيس الوزراء ووزير البيئة والمالية، والاستثمار، وهؤلاء باستثناء وزير الاستثمار وجودهم مفهوم.

معارك وردود

والى المعارك والردود، وسنخصصها اليوم لمعارك مجلس الشعب التي انفردت «المصري اليوم» أمس، بالعديد منها، فقال زميلنا محمود محمد: «تعهد الدكتور أحمد فتحي سرور، بعرض التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق حول حادث العبارة «السلام 98» على المجلس فور الانتهاء منه، وقال في رده على سؤال للنائب الاخواني د. أكرم الشاعر «التقرير هيعرض، ومش هنخبيه في الدرج» وأضاف موجها حديثه للشاعر: «بلاش منظرة، احنا أحرص منك على الصالح العام».

وردا على انفعال النائب الاخواني أشرف بدر الدين خلال مناقشة بيان عاجل حول اعتقال 50 مواطنا بالمنوفية، قال سرور للنائب: «أنت بالذات تخالف اللائحة ودائما صوتك عالي، والمجلس ده مش شارع»، وأضاف سرور في حدة: «أنبه عليك بالجلوس وعدم الحديث الا باذن، وبطل طريقتك دي»، كان 9 من نواب الاخوان المسلمين قد تقدموا ببيان عاجل لوزير الداخلية حول اعتقال 50 شخصا في المنوفية بواسطة الأجهزة الأمنية، وحبسهم في أماكن غير معلومة».

وقال محمود أيضا: «كشف نائب بورسعيدي عن تسرب بضائع متحفظ عليها لعدم الصلاحية بقيمة مليار جنيه الى الأسواق وقال الحسين أبو قمر النائب عن الحزب الوطني، ان هذه البضائع تشمل أدوات تستخدم في عمليات قسطرة القلب، وكان أبو قمر يرد على بيانات أدلى بها المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة عن حركة التجارة في بورسعيد، في جلسة مجلس الشعب أمس.

وأضاف أبو قمر لآن 200 ألف مواطن يعملون بالتجارة في بورسعيد معرضون للتشرد، وقال ان الشعب حفظ بيانات الحكومة لكنه لا يلمس أي تحسن، وطالب رشيد النائب بأن يقدم اثباتا لما يقول».

وفي تغطية أخرى قال: «قدم النائب سعد عبود بيانا عاجلا، أمس، حول ما نشرته «المصري اليوم» في تغطيتها لمحاكمة 13 متهما بالرشوة من قيادات وزارة الاسكان وأصحاب الشركات، وقال المقاول فوزي عبده في تحقيقات نيابة أمن الدولة ان الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان السابق طلب 250 ألف جنيه رشوة لنفسه وأن المبلغ استلمه مدير مكتبه أيمن الليثي، واعتبر عبود في بيانه أن ما ورد في اعترافات المقاول «لو صح لترتبت عليه مسؤولية جنائية ومدنية، واخلال بواجبات العضوية» على اعتبار عضوية سليمان في مجلس الشعب، وطالب عبود بأن يقف المجلس على حقيقة هذا الاتهام، «اعمالا للدستور والقانون وتحقيقا للشفافية»، ورفض د. فتحي سرور منح عبود الكلمة للحديث عن بيانه العاجل، فظل عبود واقفا وأخذ يلوح بنسخة «المصري اليوم» في يده، ورد سرور: «عايز تشنع على عضو، هات قرار الاحالة، وعموما سأستفسر من النائب العام». وطالب سرور بضرورة أن يقدم له النائب دليل اتهامه للوزير، وقال: ان ما ينشر بالصحف ليس دليلا، و«المصري اليوم» ليست «الوقائع المصرية» في اشارة الى الجريدة الرسمية للدولة.

وتدخل الدكتور مفيد شهاب وزير المجالس النيابية مؤكدا أن شهادة أحد الشهود ضد الوزير ليست حكماً قضائيا، ويجب انتظار حكم القضاء حت